وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 05 أبريل 2023

أخبار الطاقة

منتجو الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية يتدخلون لسد فجوة إزالة الطاقة الروسية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفض النفط في التعاملات الآسيوية أمس الأربعاء ليقلص مكاسبه على مدار يومين متتاليين بعد أن أظهر تقرير صناعي ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية بشكل غير متوقع الأسبوع الماضي في إشارة إلى احتمال ضعف الطلب على الوقود. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت، التي ارتفعت أكثر من 3٪ هذا الأسبوع، 55 سنتًا أو 0.73٪ إلى 74.77 دولارًا للبرميل في الساعة 0755 بتوقيت جرينتش. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 59 سنتًا أو 0.85٪ إلى 69.08 دولارًا. وقالت مصادر إن بيانات من معهد البترول الأمريكي، يوم الثلاثاء، أظهرت ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية بنحو 3.3 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 17 مارس. سيترقب التجار والمحللون بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية يوم الأربعاء لمعرفة ما إذا كانت تؤكد علامات ضعف الطلب على النفط الخام.

وقال المحللون في بنك أي ان جي في مذكرة للعملاء: «مع ذلك، سيكون المفتاح للأسواق اليوم هو اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة وسط استمرار حالة عدم اليقين بشأن ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي سيبقي أسعار الفائدة أو يرفعها بمقدار 25 نقطة أساس».

تنتظر الأسواق نتيجة ما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه أكثر قرارات سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي تحديًا في الآونة الأخيرة. بعد الاجتماع، من المتوقع أن يكشف الرئيس جيروم باول عن توقعات اقتصادية جديدة ومسار البنك المركزي لرفع أسعار الفائدة.

على الرغم من توقعات السوق بزيادة سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، يقول بعض كبار مراقبي البنوك المركزية إن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يوقف المزيد من زيادات أسعار الفائدة مؤقتًا أو يؤخر إصدار توقعات اقتصادية جديدة بسبب الاضطرابات في القطاع المصرفي العالمي. وقد يساعد التوقف المؤقت في رفع أسعار الفائدة على تأجيج النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الطلب على الوقود

سجلت أسعار النفط أكبر انخفاض لها في أشهر الأسبوع الماضي، بعد إخفاقات البنوك الأمريكية البارزة التي بدأت في 10 مارس وأزمة في بنك كريدي سويس في أوروبا. ساعد الإنقاذ الطارئ لبنك كريدي سويس خلال عطلة نهاية الأسبوع على انتعاش أسعار النفط.

ووصف مسؤولو أوبك + ومديرو صناديق التحوط والمشاركون في سوق النفط الانخفاض الأخير في أسعار النفط بالمضاربة وأصروا على أن زيادة الطلب ستدفع الأسعار إلى مستويات أعلى في الأشهر المقبلة. لاحظ المحللون أيضًا أن الاضطرابات في القطاع المصرفي الأمريكي يمكن أن تدعم هذه الأساسيات على المدى المتوسط.

وقال محللون من بنك إيه إن زد في مذكرة صباح الأربعاء «هناك مخاوف من أن العرض قد يتضرر أكثر من الطلب وسط الأزمة المصرفية. كما أن إنتاج النفط الصخري الأمريكي معرض للخطر أكثر من تشديد شروط الائتمان من البنوك الأمريكية الإقليمية».

ومنذ أكثر من عام بقليل، حظرت حكومة الولايات المتحدة استيراد الخام الروسي والنفط والزيوت ومنتجات تقطيرها، ومنتجات الفحم والغاز الطبيعي المسال. في حين أن الولايات المتحدة لم تكن قريبة من الاعتماد على سلع الطاقة الروسية مقارنة بالدولة الأوروبية العادية، إلا أنها لا تزال تستورد كمية كبيرة من النفط الخام والنفط والزيوت غير المكتملة، مما يجعل مهمة استبدال تلك الإمدادات في وقت قصير تحديًا لشركات الطاقة.

في الواقع كانت البصمة الأمريكية لروسيا تنمو باطراد في السنوات التي سبقت الغزو. ولحسن الحظ، تمكن المنتجون والمصافي في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية من التدخل وملء الفراغ الذي خلفه إزالة النفط والغاز الروسي.

وكان النفط أكبر سلعة طاقة استوردتها الولايات المتحدة من روسيا من حيث الحجم في عام 2022، حيث زادت الواردات لمدة ثلاث سنوات متتالية لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 673 ألف برميل يوميًا. كانت ثاني أكبر سلعة مستوردة هي الزيوت غير المكتملة.

بدلاً من شراء المنتجات النهائية مثل البنزين أو وقود الطائرات من روسيا، استوردت الولايات المتحدة بشكل أساسي زيوتًا غير مكتملة، وهي في الأساس مواد وسيطة تستخدم في المصافي والمكونات المستخدمة في صنع سوائل أخرى. شكلت الزيوت غير المكتملة ما يقرب من ٪75 من 474000 برميل في اليوم في المنتجات التي استوردتها الولايات المتحدة من روسيا في عام 2021، بانخفاض من ٪82 في العام السابق.

ومن المثير للاهتمام أن الولايات المتحدة استوردت فقط كميات محدودة من الخام الروسي قبل الحظر. ففي عام 2021، اشترت الدولة 80 ألف برميل في اليوم من الخام الروسي، وهو انخفاض كبير عن ذروة عام 2010 عند 269 ألف برميل في اليوم. واعتادت الولايات المتحدة على شراء النفط الروسي جزئيًا لتغذية المصافي التي تتطلب خامًا يحتوي على نسبة عالية من الكبريت لإنتاج الوقود بأعلى طاقاته. وتم تصميم العديد من مصافي التكرير الأمريكية أيضًا منذ سنوات عديدة لاستخدام درجات أثقل من الخام عندما كانت الإمدادات المحلية أقل.

في وقت، لعبت أوبك دورًا كبيرًا في ملء الفراغ المتبقي بعد الحظر، إذ نمت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام من الكارتل بمقدار 101000 برميل في اليوم من 2021 إلى 2022، مع زيادة التدفقات من المملكة العربية السعودية والعراق بمقدار 100,000 برميل في اليوم و92,000 برميل في اليوم، على التوالي.

كما تمكن العديد من منتجي النفط الخام في أمريكا اللاتينية من اكتساب حصة سوقية في الولايات المتحدة بعد خروج روسيا. وعززت البرازيل وغيانا والمكسيك وكولومبيا والأرجنتين من الإمدادات إلى الولايات المتحدة. ومن المثير للاهتمام أن بعض المصافي الأمريكية تمكنت من تأمين الإمدادات من المنتجين الذين لم تكن لديهم علاقات تجارية من قبل.

على سبيل المثال، في العام الماضي، استوردت شركة مونرو للطاقة الخام من الأرجنتين لأول مرة على الإطلاق بعد دخول الحظر حيز التنفيذ. كما أنه يساعد في أن طاقة المصب في الولايات المتحدة كانت في انخفاض على مر السنين مع إغلاق المصافي الأخير الذي أدى إلى توقف حوالي مليون برميل في اليوم من الطاقة الإنتاجية منذ منتصف عام 2019.

ولعبت الدول الأعضاء في أوبك أيضًا دورًا مهمًا في استبدال المنتجات النفطية الروسية. زادت شحنات البلاد من الزيوت غير المكتملة من أوبك بمقدار 136 ألف برميل في اليوم لتصل إلى 190 ألف برميل في اليوم من عام 2021 إلى 2022، حيث أصبحت المملكة العربية السعودية والعراق مرة أخرى أكبر مصدرين.

كما قام العديد من الدول غير الأعضاء في أوبك ببيع المزيد من النفط غير المكتمل إلى الولايات المتحدة، حيث زادت صادرات كندا من النفط غير المكتمل بمقدار 15000 برميل في اليوم بينما ارتفعت صادرات البرازيل بمقدار 12000 برميل في اليوم. بشكل عام، صدرت الولايات المتحدة 517000 برميل في اليوم من المنتجات النفطية غير المكتملة في عام 2022، بانخفاض قدره 42000 برميل في اليوم عن العام السابق، بحسب أويل برايس.

لكن، من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن صادرات المنتجات النفطية الأمريكية ارتفعت أيضًا العام الماضي بعد أن أصبحت البلاد مورد الطاقة كملاذ أخير بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث تجاوز إجمالي شحنات النفط 11 مليون برميل يوميًا. على وجه الخصوص، ظلت الشهية للديزل الأمريكي مرتفعة في أوروبا وأمريكا اللاتينية. بينما لعبت قفزة الصادرات في جميع المجالات دورًا في استنزاف المخزونات في الولايات المتحدة ورفع الأسعار.

ولا يزال الطلب على النفط الأمريكي قويًا في العام الحالي، إذ سجلت صادرات النفط الأمريكية إلى أوروبا مستوى قياسيًا بلغ 2.1 مليون برميل يوميًا في مارس بفضل انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في عدة سنوات. ومع ذلك، فقد ساعد الطلب على الصادرات في رفع أسعار أعلى درجات الخام الأمريكي. على سبيل المثال، اكتسب متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط ميدلاند ما يقرب من 50٪ مقارنة بالربع السابق بينما اكتسب خام غرب تكساس الوسيط في شرق هيوستن حوالي 30٪. وقال مات سميث المحلل في شركة كبلر إن الصادرات الأمريكية ستظل قوية في الأشهر المقبلة طالما ظل انتشار خام برنت وغرب تكساس الوسيط واسعًا.

تخفيضات النفط تعيد قراءة السوق وتربك حسابات المضاربين .. المكاسب عادت لتهيمن أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت أسعار النفط الخام في حصد المكاسب، بعد إعلان خفض الإنتاج المفاجئ من قبل «أوبك +» بأكثر من 1.16 مليون برميل يوميا، فيما عدت روسيا القرار ضروريا لدعم استقرار السوق. وقال لـ»الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن أسعار النفط الخام قد تتجه نحو 100 دولار هذا العام»، مشيرين إلى أن الرسالة الأبرز من قرار «أوبك +» المعلن أخيرا أن المجموعة تتمتع بقدرة عالية على التكيف ورشاقة العمل والكفاءة العالية في استيعاب المتغيرات وحسن التعامل معها. وأشاروا إلى أن تخفيضات الإنتاج لن تؤدي إلى خسارة حصة «أوبك +» في السوق، موضحين أن التحالف ملتزم دائما بالتغلب على هذا التحدي وتساعده الصعوبات التي تحيط بنمو النفط الصخري الأمريكي وهو المنافس الوحيد لـ»أوبك +»، حيث أدت حالات الإفلاس وعمليات الدمج وإعادة توجيه الأولويات إلى تباطؤ النفط الصخري في الولايات المتحدة. وقال سيفين شيميل مدير شركة «في جي آندستري» الألمانية، «إن معنويات السوق النفطية تبدلت إلى مسار صعودي وتجاوزت تداعيات الأزمة المصرفية ومخاوف الركود التي انتشرت أخيرا». وذكر أن تقارير دولية ودوائر تحليلية موثوقة أكدت أن وتيرة المكاسب السعرية عادت لتهيمن على السوق النفطية في أعقاب خفض «أوبك +» الجديد، حيث يرجح البعض أن تصل أسعار النفط إلى مائة دولار قبل انتهاء الربع الحالي. من جانبه، أكد روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن هناك تفسيرات متباينة لقرار «أوبك +» بخفض الإنتاج، حيث ترى بعض البنوك الدولية أن نظرة «أوبك +» الاستشرافية رصدت تداعيات واسعة على النمو جراء التضخم والأزمة المصرفية العالمية والرفع المتكرر لأسعار الفائدة الأمريكية. من ناحيته، قال ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، «إن قرار خفض إنتاج تحالف «أوبك +» أعاد قراءة السوق من جانب البنوك والشركات وأربك حسابات المضاربين»، مبينا أن تخفيضات «أوبك +» المعلنة حديثا ستزيد من تشديد سوق النفط الضيقة بشكل أساسي بالفعل، وقد تدفع برنت نحو 100 دولار للبرميل في وقت أقرب مما كان متوقعا سابقا، كما قد تدفع السعر إلى نحو 110 دولارات للبرميل هذا الصيف، لافتا إلى أن الجميع يعكف على دراسة مستجدات السوق وتداعياتها المستقبلية.

بدورها، ذكرت جولميرا رازيفا كبير الباحثين في المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، أن التخفيضات الإنتاجية القياسية لمجموعة «أوبك +» تؤكد مرونة الإنتاج في الدول الأعضاء والقدرة الواسعة على التفاعل مع بيانات الاقتصاد العالمي.

وأشارت إلى تحليلات دولية ترجح أن الانخفاض في العرض سيصل إلى أكثر من 1 في المائة من الناتج العالمي ويتسبب في زيادة أسعار النفط بأكثر من 5 في المائة، موضحة أن أوبك -كما يبدو- لديها مخاوف بشأن توقعات الطلب، ما قد يؤثر في أسعار النفط على المدى الطويل وقد يكون عاملا مهما في اتجاهات الأسعار على المدى الطويل.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط في التعاملات الآسيوية أمس بعد قرار «أوبك +» خفض مزيد من الإنتاج، بينما تحول اهتمام المستثمرين إلى آفاق الطلب.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 41 سنتا أو 0.5 في المائة إلى 85.34 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 41 سنتا أيضا أو 0.5 في المائة إلى 80.83 دولار للبرميل.

وقفز كلا الخامين القياسيين بأكثر من 6 في المائة أمس الأول.

ترفع التعهدات الأخيرة الحجم الإجمالي لتخفيضات «أوبك +» إلى 3.66 مليون برميل يوميا تشمل مليوني برميل في أكتوبر، وفقا لحسابات «رويترز»، وهو ما يعادل نحو 3.7 في المائة من الطلب العالمي.

دفعت قيود إنتاج «أوبك +» معظم المحللين إلى رفع توقعاتهم لأسعار خام برنت إلى نحو 100 دولار للبرميل بحلول نهاية العام

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 84.84 دولار للبرميل أمس الأول مقابل 78.12 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني ارتفاع قوي، وأن السلة كسبت نحو أربعة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجل 75.01 دولار للبرميل.

الفلبين: طرح بيع حقوق توليد 11.6 ألف ميجاواط من الطاقة المتجددة

الاقتصادية

تعتزم الفلبين بيع حقوق توليد 11.6 ألف ميجاواط من الطاقة المتجددة، في مزاد علني مقرر خلال حزيران (يونيو) المقبل، في وقت تسعى فيه البلاد إلى تعزيز حصة مصادر الطاقة المتجددة في محطات توليد الطاقة لديها، بحسب ما أوردته وكالة «بلومبيرج» للأنباء، أمس. ومن إجمالي سعة الطاقة المتجددة التي سيتم طرحها، سيتم توفير 3600 ميجاواط في عام 2024، ومثلها في عام 2025 و4400 ميجاواط في عام 2026، بحسب ما ذكرته وزارة الطاقة الفلبينية في بيان.

وتم تخصيص أكثر من 65 في المائة من إجمالي السعة للطاقة الشمسية، بينما تم توزيع الكمية المتبقية ما بين طاقة الرياح البرية، والكتلة الحيوية، وتحويل النفايات إلى طاقة.

العراق يحيي مشروعا لـ «توتال» بـ 27 مليار دولار .. حصة 30 ٪ والتفعيل خلال أيام

الاقتصادية

توصلت بغداد إلى اتفاق مع «توتال إنرجيز» لامتلاك حصة 30 في المائة من مشروع الشركة الذي تأجل طويلا في العراق وقيمته 27 مليار دولار، في إحياء لصفقة تأمل بغداد أن تجذب استثمارات أجنبية لبلد يتوق إلى الاستقرار، بحسب ما نقلته «رويترز» عن مصادر.

وتم توقيع الاتفاق في عام 2021 وبموجبه تنفذ «توتال إنرجيز» أربعة مشاريع للنفط والغاز والطاقة المتجددة باستثمار مبدئي يبلغ عشرة مليارات دولار في جنوب العراق على مدى 25 عاما.

لكنه واجه عدة انتكاسات وسط خلافات بين السياسيين العراقيين حول الشروط.

ويعاني العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في «أوبك»، الحرب والفساد والتوتر الطائفي منذ أعوام طويلة، ما عاق استغلاله لإمكاناته.

وكان من بين العقبات الرئيسة أمام المشروع طلب العراق تملك حصة 40 في المائة في المشروع، إذ ترغب «توتال إنرجيز» في أن تكون لها حصة أغلبية.

وقال مصدر في القطاع «إن الاتفاق على خفض الحصة إلى 30 في المائة تم بعد اجتماعات في بغداد على مدى الأيام القليلة الماضية». وقال مسؤول كبير في وزارة النفط العراقية «سيجري تفعيل الاتفاق في غضون أيام».

يتضمن المشروع إنشاء شبكة لتجميع الغاز الطبيعي لتموين محطات الطاقة المحلية من خلال توسعة حقل أرطاوي وبناء منشأة لمعالجة مياه البحر على نطاق واسع لتعزيز الإنتاج من الحقول الأخرى باستخدام حقن المياه ومحطة طاقة شمسية كبيرة في منطقة البصرة.

وقالت مصادر مطلعة «إن شركة قطر للطاقة ستشارك أيضا في الكونسورتيوم وستكون لها حصة في المشروع».

ويمثل إحياء المشروع خطوة مهمة في جهود بغداد لتدارك تخارج شركات نفط كبرى من البلاد.

وخفضت «إكسون موبيل» و«شل» و«بي.بي» عملياتها في العراق في الأعوام القليلة الماضية، ما أسهم في ركود إنتاج النفط العراقي.

وظلت قدرة إنتاج النفط العراقي عند نحو خمسة ملايين برميل يوميا في الأعوام القليلة الماضية.

إلى ذلك، وقعت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق اتفاقا أمس لاستئناف تصدير النفط من الشمال عبر تركيا. ورعى محمد شياع السوداني رئيس الوزراء العراقي، ومسرور بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان العراق، توقيع اتفاق مؤقت بين وزارة النفط الاتحادية العراقية ووزارة الثروات الطبيعية في حكومة الإقليم، يستأنف بموجبه تصدير النفط الخام إلى الخارج من الإقليم ومن محافظة كركوك. وأوضح بيان لمكتب السوداني أن الاتفاق تم بعد سلسلة مباحثات متعددة بين الجانبين، مشيرا إلى أن الاتفاق مؤقت لحين إقرار البرلمان العراقي قانون النفط والغاز.

وقال مسؤول في الحكومة في بغداد «إنه جرى إرسال طلب رسمي إلى تركيا لاستئناف تصدير النفط عبر خط أنابيب بين العراق وتركيا على أن يجري استئناف الضخ في الساعات القليلة المقبلة».

وأوقفت تركيا تدفق نحو 450 ألف برميل يوميا من الخام العراقي عبر خط أنابيب من منطقة فيش خابور الحدودية إلى ميناء جيهان التركي في 25 آذار (مارس) بعد فوز العراق بدعوى تحكيم.

وتمثل التدفقات المتوقفة نحو 0.5 في المائة فقط من إمدادات النفط العالمية، لكن هذا التوقف أجبر شركات النفط العاملة في المنطقة على وقف الإنتاج أو نقله إلى صهاريج تخزين تمتلئ سريعا وأسهم أيضا في ارتفاع أسعار النفط الأسبوع الماضي إلى ما يقرب من 80 دولارا للبرميل.

وتحدث مصدر مطلع على صادرات النفط من المنطقة طالبا عدم الكشف عن هويته بأن شركات تشغيل خط الأنابيب لم تتلق بعد مؤشرا على استئناف التدفقات.

وقال مسؤولان في الحكومة العراقية «إن الاتفاق ينص على أن تكون شركة تسويق النفط العراقية المملوكة للدولة (سومو) مسؤولة عن تسويق وتصدير نفط حكومة إقليم كردستان العراق، وسيتم إيداع العوائد في حساب في البنك المركزي العراقي تديره حكومة إقليم كردستان العراق».

نقص الليثيوم يهدد تحول أوروبا إلى السيارات الكهربائية

باتريشا نيلسون وهاري ديمسي من لندن

الاقتصادية

يتعرض تحول أوروبا إلى السيارات الكهربائية للتهديد بسبب النقص المستمر في الليثيوم، مكون البطارية الرئيس الذي سيشغل مركبات المستقبل.

يخطط الاتحاد الأوروبي لحظر أي مبيعات جديدة للسيارات التي تعمل بالبنزين والديزل بحلول 2035، ما يعني أنه من المقرر أن يرتفع الطلب على الليثيوم خمسة أضعاف بحلول 2030 إلى 550 ألف طن سنويا - أكثر من ضعف كمية 200 ألف طن التي ستتمكن المنطقة من إنتاجها، وفقا لسلسلة بينشمارك منيرال إنتليجنس للمعلومات وتوريد الليثيوم.

قالت ديزي جينينجز-جراي، المحللة في سلسلة التوريد بينشمارك منيرال إنتليجنس، «لا يزال من المتوقع أن تكون السوق العالمية بأكملها في حالة عجز بحلول نهاية العقد. ومن المحتمل أن تكون أوروبا في موقف صعب من حيث توافر هذه المادة وعدم تمكنها من تحمل أي تأخير في المشاريع المحلية لاستخراج المعدن».

تم تسليط الضوء على مشكلة الإمدادات من قبل أكبر شركة إنتاج لليثيوم في العالم، ألبيمارل، التي أوقفت خطط استخراج الليثيوم في أوروبا بعد فشلها في العثور على موقع مجد تجاريا.

المدير المالي للمجموعة، سكوت توزير، أخبر «فاينانشيال تايمز»، «الموارد التي نعلم بوجودها في أوروبا ليست ذات جودة عالية وقليلة نسبيا

قد يكون العجز المتوقع في الليثيوم في السوق التي تعاني بالفعل نقصا عالميا وأسعارا مرتفعة تبلغ 62 ألف دولار للطن - أكثر من خمسة أضعاف متوسط تكلفة الإنتاج رغم الانخفاض الأخير - مسألة وجودية لشركات صناعة السيارات الأوروبية.

فبدون إمدادات محلية من البطاريات، قد تجد مجموعات السيارات الأوروبية صعوبة في التنافس مع الصين، التي تعمل على توسيع صناعة السيارات الكهربائية بسرعة وتشق طريقها إلى السوق الأوروبية.

من علامات هيمنة الصين في هذا المجال أنها تتحكم في 60 في المائة من معالجة الليثيوم العالمية، التي تحول التركيز الناتج من محلول ملحي أو خام إلى مركبات كيميائية من الليثيوم مثل الكربونات أو الهيدروكسيد المستخدمة في بطاريات السيارات.

قال فرانسيس ويدين، الرئيس التنفيذي لشركة فولكان إنرجي ريسورسز المدرجة في أستراليا، إحدى الشركات القليلة التي تحاول استخراج الليثيوم في أوروبا، إن صناعة السيارات في المنطقة لن تكون قادرة على تزويد أسطولها المستقبلي بالكهرباء دون الليثيوم الخاص بها.

قال إن الصين «ستعطي الأولوية للإمداد من أجل صناعتها». وأضاف أنه دون وصولها الخاص إلى الليثيوم، فلن تنجو شركات صناعة السيارات الأوروبية «من المنافسة» من البلد.

على الرغم من أن شركة ألبيمارل التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها، وتزود العالم بخمس كمية الليثيوم، تخطط لبناء مصفاة أوروبية للمعدن بحلول نهاية العقد، إلا أن شركات صناعة السيارات بحاجة إلى بدائل الآن.

وقد دفع ذلك بعض مجموعات السيارات الأوروبية الرائدة للمراهنة على عدد قليل من المشاريع المحلية، حيث النجاح ليس مؤكدا بسبب عمليات الاستخراج المعقدة.

أحد هذه الرهانات يتعلق بشركة فولكان ومقرها بيرث، التي تعد باستخراج الليثيوم من المحلول الملحي الألماني باستخدام الطاقة الحرارية الأرضية

حيث أصبحت شركة ستيلانتس المالكة لشركة أوبل العام الماضي أول شركة لصناعة السيارات تستثمر في شركة لتعدين الليثيوم عندما دفعت 50 مليون يورو مقابل حصة في فولكان. أصدرت شركتا رينو وفولكسفاجن، على غرار ستيلانتس، أيضا طلبيات ملزمة لشركة فولكان بشأن الإمداد المتوقع من الليثيوم.

يتعلق مشروع آخر محفوف بالمخاطر مجموعة التعدين الفرنسية إيمريس، التي تهدف إلى استخراج الليثيوم من الصخور تحت منجم معدن الكاولين، الذي افتتحته صناعة السيراميك في البلد في القرن الـ19.

تأمل شركة فولكان في إنتاج 24 ألف طن سنويا بعد عامين من بدء الإنتاج في 2025 بينما تخطط شركة إيمريس للبدء في إنتاج 34 ألف طن من كيماويات الليثيوم المستخدمة في البطاريات سنويا اعتبارا من 2028.

إن هذه الكميات مجتمعة، تكفي لتزويد نحو 1.2 مليون بطارية صغيرة للمركبات الكهربائية سنويا، وفقا لحسابات الشركات.

لكن هذا أقل بكثير من الطلب المتوقع على السيارات الكهربائية، الذي من المرجح أن يضاهي أو يتجاوز حجم المبيعات الحالية مع وجود 11.3 مليون سيارة جديدة مسجلة في أوروبا 2022، وفقا لمجموعة التجارة الألمانية في دي أيه.

يفترض هذا أيضا نجاح مشروعي شركة فولكان وشركة إيمريس.

اعترف أليساندرو دازا، الرئيس التنفيذي لشركة إيمريس، بأن، «هذه المشاريع تنطوي على مخاطر متأصلة لأننا نخاطر بإجراء عمليات إنتاج لم يقم بها أحد من قبل»، حيث أكد الحاجة إلى الدعم الحكومي.

إضافة إلى ذلك، هناك خطر من أن ينتهي الأمر بأن تكلف هذه المشاريع أكثر بكثير من المشاريع المنافسة

مقدما، تحتاج «فولكان» إلى أن تنفق نحو ضعف أموال كثير من منافسيها، حيث يتعين عليها بناء محطات للطاقة الحرارية الأرضية قبل أن تتمكن من بدء عملية الاستخراج.

وتشتمل طريقتها على ضخ المحاليل الملحية الغنية بالليثيوم من الآبار الجوفية. وتولد الحرارة الناتجة عن المحلول الملحي طاقة حرارية أرضية يمكن استخدامها لاستخراج الليثيوم، إضافة إلى تدفئة المجتمعات المجاورة، ما يقلل من انبعاثات الكربون.

تتجاوز نفقاتها الرأسمالية 30 ألف دولار للطن الواحد من الطاقة الإنتاجية مقارنة بمتوسط 17،300 دولار لما يزيد قليلا على 50 مشروعا من مشاريع الليثيوم الرائدة في العالم، وفقا لـ إس أند بي جلوبال وبنك سكوتيا.

يقول المحللون في إس أند بي إن سبب التكلفة المرتفعة لبعض المشاريع أنها تنطوي على معالجة المواد في الموقع إلى الدرجة العالية اللازمة للبطاريات، وهو ما تأمل فولكان في القيام به.

كما تجادل فولكان بأن تكاليف الإنتاج، بعد بناء المصنع، ستكون منخفضة بشكل غير عادي مع نفقات تشغيلية تقدر بمبلغ أربعة آلاف إلى 4،500 يورو للطن.

مع ذلك، قوبل هذا الادعاء ببعض الشكوك من المستثمرين. تم بيع نحو7 في المائة من أسهم شركة فولكان في بورصة الأوراق المالية الأسترالية على المكشوف - رهان على انخفاض سعر السهم.

قامت الشركة أيضا بتأجيل الموعد المحدد لأول إنتاج لمدة عام إلى 2025، الذي لا يعد مصيرا غير مألوف، حيث إن متوسط تأجيل مشروع الليثيوم هو ثلاثة أعوام عن التوقعات الأصلية، وفقا لبنك كاناكورد جينيت إن الاتحاد الأوروبي يدرك هذه المشكلات. ويهدف قانون المواد الخام المهمة إلى تعزيز سلسلة إمداده الخاصة بالمركبات الكهربائية عبر توفير مزيد من معادن البطاريات مثل الليثيوم، والكوبالت والنيكل محليا

لكن المسؤولين التنفيذيين يقولون إن الدعم المالي من الحكومات ضروري للبدء في توفير إمدادات الليثيوم المحلية.

كما تحتاج أوروبا إلى معالجة العقبات البيروقراطية، مثل الإجراءات الشاقة لمعالجة التصاريح، فضلا عن المقاومة السياسية والمحلية للتعدين.

قد تستغرق بعض شركات التعدين أعواما للحصول على التصاريح البيئية بعد تقديم جميع الدراسات. يريد الاتحاد الأوروبي فرض مهلة 24 شهرا لمعالجة الأمر.

كان مشروع جادار التابع لشركة ريو تنتو في صربيا، الذي كان من شأنه أن ينشئ أحد أكبر مناجم الليثيوم في العالم، أحد ضحايا هذا النظام. حيث ألغيت تراخيص التنقيب والتطوير الخاصة به قبل انتخابات العام الماضي بسبب المخاوف البيئية والمعارضة السياسية.

لكن حتى دون السماح بالتأخير، يقول المحللون إن التحديات التي تنتظر أوروبا في تلبية احتياجات الليثيوم هائلة، ولا سيما عند مقارنتها بالولايات المتحدة التي كرست موارد هائلة من أجل فك ارتباط سلاسل إمداد المعادن المهمة الخاصة بها عن الصين.

قال كيفين مورفي، المحلل في شركة إس أند بي جلوبال كومموديتس، «إن معاناة قطاع الاستخراج في أوروبا نقص الأموال في المرحلة الأولى من الاستكشاف وبيئة التصاريح الأكثر صعوبة بكثير من إفريقيا وأستراليا وكندا، تمثل ضربتين سريعتين وقويتين للقطاع».

أضاف، «على المدى القريب، ستعتمد أوروبا بشكل كبير على الموارد الخارجية لتزويد صناعتها».

جولدمان ساكس يتوقع ارتفاع سعر النفط إلى 100 دولار للبرميل بحلول أبريل 2024 بعد خفض الإمدادات

مال

قال بنك جولدمان ساكس إن تخفيضات أوبك لإنتاج النفط الخام قد تؤدي إلى عجز أكبر بكثير في السوق مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار إلى 100 دولار للبرميل بحلول أبريل 2024 وزيادة قوة تسعير المنظمة.

ووفقا لـ "رويترز" اتفق تحالف أوبك+، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء منهم روسيا، يوم الأحد على المزيد من تخفيضات إمدادات النفط إلى 3.66 مليون برميل يوميا مما ساعد على رفع الأسعار فوق 86 دولارا للبرميل.

وأشار جولدمان إلى أنه يتوقع "ارتفاع قوة تسعير أوبك، وهي القدرة على رفع الأسعار دون الإضرار كثيرا بالطلب، كمحرك اقتصادي رئيسي"، ويقدر أن خفض الإنتاج سيرفع عوائد أوبك+ لأن زيادة الأسعار تعوض الانخفاض في حجم الإمدادات.

وجرى تداول العقود الآجلة لخام برنت عند 85.31 دولار للبرميل يوم الثلاثاء.

كما توقع جولدمان ساكس الالتزام بنسبة تقترب من 90 بالمئة بخطة خفض الإنتاج بواقع 1.16 مليون برميل يوميا، نظرا لأن الدول التي أعلنت عن خفض إضافي لديها سجل امتثال قوي ونفذت ما يقرب من 90 بالمئة من قرار خفض الإنتاج المعلن في أكتوبر تشرين الأول 2022 بحلول يناير كانون الثاني 2023.

وكرر البنك توقعاته بعودة السوق إلى عجز مستمر اعتبارا من يونيو حزيران وما بعد ذلك نظرا للنمو السريع في الأسواق الناشئة وتراجع الإمدادات الروسية وتباطؤ الإمدادات الأمريكية

ورفع جولدمان ساكس يوم الاثنين توقعاته لسعر خام برنت في ديسمبر كانون الأول 2023 بخمسة دولارات إلى 95 دولارا للبرميل.

وقال بنك باركليز أيضا إنه يتوقع ارتفاعا بخمسة دولارات عن السعر المستهدف البالغ 92 دولارا للبرميل، في حين أشار جيفريز إلى أن سعر خام برنت قد ينهي العام عند 96 دولارا للبرميل.

الكهرباء تكمل صكوكاً دولية بملياري دولار

البلاد

أكملت الشركة السعودية للكهرباء أمس ، طرح صكوك دولية ذات أولوية غير مضمونة، بقيمة إجمالية بلغت 2 مليار دولار أمريكي، مقسمة على شريحتين، الأولى صكوك خضراء والأخرى صكوك اعتيادية، وذلك بموجب برنامجها للصكوك الدولية.

وأوضحت الشركة في بيان على تداول، أن القيمة الإجمالية للطرح بلغت 2 مليار دولار أمريكي بواقع 1200 مليون دولار لشريحة الصكوك الخضراء بأجل استحقاق 10 سنوات، و800 مليون دولار لشريحة الصكوك الاعتيادية بأجل استحقاق 30 سنة.

وأشارت إلى أن العدد الإجمالي للصكوك بلغ 10 آلاف صك بقيمة اسمية 200 ألف دولار، بعائد سنوي ثابت بمعدل 4.632 ٪ لشريحة الصكوك الخضراء بأجل استحقاق 10 سنوات، وعائد سنوي ثابت بمعدل 5.684 ٪ لشريحة الصكوك الاعتيادية بأجل استحقاق 30 سنة.

وكشفت الشركة أنه يجوز الاسترداد المبكر للصكوك قبل مدة استحقاقها في حالات معينة محددة في نشرة الإصدار الأساسية الخاصة بالصكوك ، لافتة إلى أنه سيتم إدراج الصكوك في سوق لندن للأوراق المالية

تخفيضات "أوبك + " تعزز استقرار الأسواق

البلاد

ذكر محللو بنك الاستثمار الأمريكي "جيه بي مورجان" في مذكرة صدرت هذا الأسبوع أن تحرك "أوبك+" لخفض الإنتاج هو إجراء وقائي لضمان عدم استمرار الفوائض في السوق حتى النصف الثاني من العام الحالي ، ولم يغير البنك توقعه للأسعار، إذ يرى وصول خام برنت إلى 89 دولارًا في الربع الثاني من هذا العام، ثم يرتفع إلى 94 دولارًا بحلول الربع الرابع، وينهي العام عند 96 دولارًا للبرميل.

وجاء ذلك بعدما قررت دول "أوبك+" خفض إنتاج النفط بمقدار 1.66 مليون برميل يوميا، وأكّد أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج، مجددًا، التزامهم بإعلان التعاون الذي سيستمر حتى نهاية عام 2023م، حسب ما اتُّفق عليه في الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين، للدول الأعضاء في أكتوبر الماضي.

ونوّه الاجتماع بتعديلات الإنتاج الطوعية التي ستُطبق ابتداءً من شهر مايو وحتى نهاية عام 2023م ، مؤكدة اللجنة أن هذه الخطوة إجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار أسواق البترول.

وفيما صعد خام برنت الإثنين نحو خمسة دولارات للبرميل تقريبا، رفع بنك "جولدمان ساكس" الأمريكي توقعاته لأسعار العقود الآجلة لخام برنت. وقال محللو البنك في مذكرة بحثية إن توقعات سعر خام برنت لشهر ديسمبر 2023م زادت خمسة دولارات إلى 95 دولارا للبرميل، بينما ارتفعت توقعات ديسمبر 2024م بمقدار 3 دولارات إلى 100 دولار للبرميل. وقال البنك إن الخفض المفاجئ للإنتاج يتفق مع المبادئ الجديدة لأوبك+ للعمل بشكل استباقي لضمان استقرار السوق.

وبحسب تقديرات البنك، فإن الخفض قد يقدم دفعة بنسبة 7 ٪ لأسعار الخام. ولفت إلى أن القرار جاء بعد إعلان الولايات المتحدة وفرنسا إطلاق كميات من الاحتياطيات البترولية الاستراتيجية.

من جانبه قال رئيس شركة الاستثمار "بيكرينج إنرجي بارتنرز" ومقرها هيوستن ، إن خفض الإنتاج سيعزز الأسعار بشكل قوي.

قطاع البتركيماويات تراجع الأرباح إلى 31 مليار ريال لارتفاع التكاليف

المدينة

سجلت شركات البتروكيماويات المدرجة بسوق الأسهم السعودية، تراجعًا ملحوظًا بصافي الأرباح خلال عام 2022، مقارنة بأرباح 2021، في ظل هبوط أرباح «سابك» وتكبد كيان السعودية صافي خسائر وزيادة التكاليف وأسعار المواد الخام. وكشفت إحصائية تستند إلى إفصاحات الشركات على السوق المالية السعودية «تداول»، تراجع أرباح 12 شركة تعمل بمجال البتروكيماويات بنسبة ٪24.6، بالعام الماضي، إلى 30.93 مليار ريال، مقابل 41 مليار ريال في العام السابق. وسجلت الشركات الرابحة، تراجعًا بصافي الأرباح في عام 2022، مقارنة بأرباحها لعام 2021، باستثناء 3 شركات بقيادة سابك للمغذيات الزراعية التي سجلت قفزة بالأرباح، وحلت الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك»، بالصدارة من حيث أعلى الأرباح، رغم التراجع، حيث بلغت أرباح الشركة 16.53 مليار ريال، بالعام الماضي، مقابل 23.7 مليار ريال لعام 2021، وعزت الشركة تراجع صافي الأرباح بالعام 2022 إلى انخفاض هوامش الربح لمعظم المنتجات الرئيسية مدفوعا بشكل رئيسي بارتفاع متوسط اسعار مواد اللقيم وارتفاع تكاليف الشحن والتوزيع قابل ذلك جزئيًا زيادة في الكميات المباعة، وكان المركز الثاني من حيث أعلى الأرباح، لشركة سابك للمغذيات الزراعية، بعد أن قفزت أرباح الشركة نحو ٪92 إلى 10.04 مليار ريال، بالعام 2022، مقارنة بـ5.2 مليار ريال، في العام السابق، وجاءت «سبكيم العالمية» بالمركز الثالث، بصافي ربح بلغ نحو 3.6 مليار ريال لعام 2022 مقابل 3.59 مليار ريال أرباح الشركة في عام 2021، بارتفاع هامشي بلغت نسبته ٪0.1، وتحولت «كيان السعودية» للخسائر بالعام 2022، بصافي خسارة بلغ 1.24 مليار ريال، مقابل أرباح بلغت 2.39 مليار ريال في عام 2021.

وأوضحت الشركة أن الخسائر جاءت نتيجة انخفاض متوسط أسعار بيع المنتجات، وارتفاع متوسط تكلفة اللقيم، وذلك على الرغم من ارتفاع الكميات المنتجة والمباعة لمنتجات الشركة.

ارتفاع في أسعار الشحن والتوزيع ومواد اللقيم

مليار ريال أرباح 2021 مليار ريال أرباح سابك العام الماضي انخفاض في الأرباح

النفط يحافظ على مستويات 85 دولاراً للبرميل

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس، الثلاثاء، بدعم من قرار «أوبك بلس» خفض المزيد من الإنتاج الأسواق، بينما تحول اهتمام المستثمرين إلى آفاق الطلب، وتأثير ارتفاع الأسعار في الاقتصاد العالمي.

صعدت العقود الآجلة لخام برنت 0.7 في المائة إلى 85.55 دولار للبرميل، بحلول الساعة 13:55 بتوقيت غرينتش. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.9 في المائة إلى 81.21 دولار للبرميل.

وقفز كلا الخامين القياسيين بأكثر من 6 في المائة في جلسة الاثنين، بعد أن قررت دول أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، بمن فيهم روسيا، فيما يعرف باسم تحالف «أوبك بلس»، يوم الأحد، خفض أهداف الإنتاج 1.16 مليون برميل أخرى يومياً.

ترفع التعهدات الأخيرة الحجم الإجمالي لتخفيضات «أوبك بلس» إلى 3.66 مليون برميل يومياً، تشمل مليوني برميل في أكتوبر (تشرين الأول)، وفقاً لحسابات «رويترز»، وهو ما يعادل نحو 3.7 في المائة من الطلب العالمي.

قال هيرويوكي كيكوكاوا رئيس «إن إس تريدينج» التابعة لـ«نيسان سيكيوريتيز»، وفق «رويترز»: «هدأت موجة الشراء التي أطلق شرارتها قرار (أوبك بلس) خفض الإنتاج، (تحسباً لارتفاع كبير في الأسعار)، وتحول اهتمام السوق إلى توقعات الطلب في المستقبل».

وأضاف: «من المتوقع على المدى القصير أن يرتفع الطلب بسبب موسم القيادة الصيفي، لكن أسعار النفط المرتفعة قد تزيد من الضغوط التضخمية، وتطيل أمد زيادات أسعار الفائدة في كثير من البلدان، ما قد يضعف الطلب».

دفعت قيود إنتاج «أوبك بلس» معظم المحللين إلى رفع توقعاتهم لأسعار خام برنت إلى نحو 100 دولار للبرميل، بحلول نهاية العام. ورفع بنك «غولدمان ساكس» توقعاته لبرنت إلى 95 دولاراً للبرميل، بحلول نهاية هذا العام، وإلى 100 دولار لعام 2024.

ومع ذلك، زاد قرار التحالف النفطي قلق المستثمرين بشأن ارتفاع التكاليف بالنسبة للشركات والمستهلكين، ما أجج المخاوف من أن تؤدي هزة تضخمية في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مزيد من رفع أسعار الفائدة.

وانتقد البيت الأبيض قرار خفض إنتاج «أوبك بلس»، لكنه لا يمتلك خيارات كثيرة للرد عليه، حسب بن كيهيل كبير الباحثين في برنامج أمن الطاقة والتغير المناخي في الولايات المتحدة، الذي يشير إلى انخفاض الاحتياطي الاستراتيجي للنفط لدى الولايات المتحدة إلى 372 مليون برميل، بعد لجوء الحكومة للسحب منه بكثافة خلال العام الماضي للحد من ارتفاع أسعار النفط، لذلك فإن السحب من المخزون لضخه في السوق أكثر من ذلك سيكون قراراً غير حكيم.

وأوضح بن كهيل، في تحليل نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي، أن إدارة بايدن بددت فرصة إعادة تكوين المخزون، عندما تراوح سعر خام غرب تكساس الوسيط، وهو الخام القياسي للنفط الأميركي، بين 67 و72 دولاراً للبرميل، متعللة بأن هناك تعقيدات فنية تتعلق بإعادة تعبئة المخزون، بينما كانت عمليات السحب مستمرة.

بغداد وأربيل توقعان اتفاقاً يعيد تدفق نفط الإقليم عبر ميناء جيهان التركي

بغداد: فاضل النشمي

الشرق الأوسط

وقّع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني مع رئيس وزراء إقليم كردستان العراق، مسرور بارزاني، أمس (الثلاثاء)، اتفاقاً على عودة تصدير نفط الإقليم عبر ميناء جيهان التركي، بعد أن بادرت أنقرة إلى إيقافه في 25 مارس (آذار) الماضي، عقب كسب بغداد لدعوى قضائية أقامتها ضد تركيا أمام هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية. ويتوقع أن يفتح التوقيع الجديد أبواب التفاهم المشترك على مختلف القضايا الخلافية بين الجانبين، خصوصاً المتعلقة بتشريع قانون النفط والغاز المعطل منذ سنوات طويلة.

وقال السوداني، خلال مؤتمر صحافي عقده مع البارزاني بعد توقيع الاتفاق، إن «أي تأخير بشأن عدم استئناف تصدير النفط سيؤثر بشكل واضح على الموازنة، وبالتالي سترتفع نسبة العجز». لكنه أشار إلى أن استئناف التصدير «مؤقت».

وذكر أن «توقف تصدير نفط كردستان فيه ضرر بالغ لكل العراقيين وعلى مجمل الإيرادات المثبتة في الموازنة الاتحادية، وليس على كردستان فقط، وهذا الاتفاق سيقلل من تلك المخاوف. وكان لا بد من الاتفاق والوصول إلى هذا التفاهم والبدء بتنفيذه؛ حيث يقع على عاتق الجهات الفنية المباشرة بتنفيذه فوراً».

ولفت السوداني إلى أن «الاتفاق يؤكد الرغبة الجادة والصادقة من قبل الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمواجهة كل المشكلات والمعوقات التي ورثناها منذ سنوات وأجلت ولم نصل فيها إلى حلول، مواجهة هذه الاستحقاقات بروح مهنية تنبع من المصلحة العامة لكل أبناء الشعب العراقي، سواء في إقليم كردستان أو باقي المحافظات». وأعرب عن الأمل في «الإسراع بتشريع قانون الموازنة ليكون مظلة للملف بكل تفاصيله المتشعبة».

بدوره، أكد بارزاني أن «الاتفاق يصب في مصلحة جميع العراقيين»، لافتاً إلى أنه اتفاق «مؤقت» لكن أسسه ستنعكس في قانوني الموازنة والنفط والغاز. وشدد بارزاني على أن «تنفيذ الاتفاق بشكل جيد يمكن أن يصبح أساساً يمكننا الاستفادة منه في صياغة قانون النفط والغاز».

وتابع: «أريد من هنا أن أطمئن جميع الأطراف أن نيتنا كانت منذ البداية التوصل إلى اتفاق جيد بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، دون أن نتخلى بأي طريقة عن حقوقنا الدستورية». ورأى أن الاتفاق «سيعزز العلاقات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان على أساس الدستور والقوانين النافذة».

وتعد الواردات النفطية من بين أكبر نقاط الخلاف بين بغداد وأربيل منذ نحو 10 سنوات؛ حيث تصر بغداد على أن يكون التصدير اتحادياً عبر شركة «سومو» النفطية وتجادل أربيل في أحقيتها بتصدير الواردات النفطية المستخرجة من أراضيها بعد 2003، وتسعى من خلالها إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن بغداد، وبالتالي إمكانية استقلال الإقليم كلياً عن العراق. وكان الإقليم الذي يصدر 450 ألف برميل يومياً (نحو 0.5) من إجمالي النفط العراقي المصدر، يمتنع خلال السنوات الماضية من الإيفاء بواجباته المتمثلة بسداد ما قيمته 250 ألف برميل من النفط لصالح الحكومة الاتحادية، بحسب قانون الموازنة المالية، ما تسبب بخلافات عميقة مع بغداد اضطرت خلالها إلى إيقاف إرسال الأموال المخصصة إلى الإقليم في أحيان كثيرة، قبل أن يعود ويسمح بإرسالها من جديد تحت ضغط الظروف والاتفاقات السياسية وظروف المعيشة السكانية هناك.

وأعلن السوداني، في 13 مارس الماضي، عن توصل حكومته إلى «اتفاق شامل حول المشكلات العالقة، بشأن أغلب المواد المتعلقة بالموازنة، وبتصدير النفط وطريقة الإدارة والإشراف».

وذكر وقتذاك أنها «المرة الأولى التي يتم فيها التوصل إلى اتفاق بأن يتم إيداع الإيرادات الكُلية للنفط المنتج ومشتقاته في حقول الإقليم في حساب مصرفي واحد، لجميع الإيرادات دون أي استقطاعات لأي غرض كان، ويخوّل رئيس مجلس وزراء الإقليم أو من يخوله بصلاحية الصرف». وأكّد السوداني أنّ «الحساب سيخضع لرقابة الحكومة الاتحادية، وستغلق كافة الحسابات المماثلة الأخرى» ويبدو أن توقيع يوم أمس استند إلى ذات المعطيات التي اتفق الجانبان عليها الشهر الماضي.

بن كيهيل: أمريكا لا تستطيع الرد على قرار أوبك بلس خفض إنتاج النفط

مكة

قلل كبير الباحثين في برنامج أمن الطاقة والتغير المناخي بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي، بـن كيهيـل، من قـدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الرد على قرار خفض مجموعة أوبك بلس الطوعي والبالغ 1.66 مليون برميل يوميا، مرجعا ذلك إلى السحب من المخزونات الاحتياطية الأمريكية وعدم إعادة ملئها في الفترة الماضية.

وفاجأت دول مجموعة أوبك بلس أسواق النفط العالمية بقرارها مؤخرا خفض إنتاجها من النفط بنحو 1.16 مليون برميل يوميا بالإضافة إلى الخفض الذي أعلنته روسيا في فبراير الماضي لإنتاجها بمقدار 500 ألف برميل يوميا، وهو القرار الذي انتقدته الولايات المتحدة لكنها بحسب بن كيهيل لا تستطيع اتخاذ أي إجراء حياله.

ومن المقرر بدء تنفيذ قرار خفض الإنتاج في مايو المقبل واستمرار العمل به حتى نهاية 2023، وإن كانت التقديـرات تشـير إلـى أن الخفض الحقيقي سـيكون أقل من الرقم المعلن بكثير نظـرا لآن أغلب دول أوبك وأوبك بلس لا تنتج حصصها المقررة بالفعل لأسباب مختلفة.

ورغم ذلك ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 8٪ قبل أن تفقد جزءا من مكاسبها مع تقدم التعاملات.

وفي تحليل نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي، قال بن كيهيل، «إن قرار خفض الإنتاج كان سـيصبح أقل مفاجأة للأسـواق لو صدر قبل أسـابيع عندما تراجعت أسـعار النفط العالمية بشـدة على خلفية المخاوف الاقتصادية من تداعيات انهيار بنكي سيليكون فالي وسيجنتشر الأمريكيين وكريدي سويس السويسري. ففي 9 مارس الماضي تراجع سعر خام برنت القياسي للنفط بأكثر من 12٪ ليصل لأقل من 72 دولارا للبرميل. وتضررت سوق النفط من السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) الأمريكـي ومواصلـة زيـادة أسـعار الفائدة مع المخاوف من نشـوب أزمة مالية عالمية على غـرار أزمة 2008 التي تفجرت مع انهيار بنك ليمان برازارز الأمريكي.

عودة ارتفاع الأسعار

في ذلك الوقت قلص المستثمرون تعاملاتهم في سوق العقود الآجلة للنفط إلى أقل مستوياتها منذ 2011.

وبعد ذلك تحسنت أسعار النفط لكنها ظلت أقل من مستوياتها في مارس من العام الماضي عندما تسببت حرب روسيا في أوكرانيا في ارتفاع أسعار الطاقة إلى مستويات قياسية.

ومع تراجع المؤشرات على حدوث نقص قريب في الإمدادات، خفض حتى المضاربون على ارتفاع الأسعار توقعاتهم.

ولكن الأيام القليلة الماضية شهدت عودة أسعار النفط للارتفاع نتيجة توقف تصدير نفط شمال العراق عبر ميناء جيهان التركي نتيجة الخلافات بين حكومة إقليم كردستان العراق والحكومة المركزية في بغداد مما حرم السوق العالمية من نحو 400 ألف برميل يوميا.

ولكن السعودية مازالت تتحدث عن المخاوف من تراجع الأسعار وضرورة التحرك بشكل استباقي للمحافظة على استقرارها.

توازن في السوق

وقبل قرار أوبك بلس المفاجئ يوم الأحد الماضي كانت هناك حالة توازن في السوق بين المخاوف الآنية المتعلقة بأوضاع الاقتصاد الكلي من ناحية وتوقعات تحسن أوضاع الاقتصاد خلال النصف الثاني من العام الحالي.

لكن قرار خفض الإنتاج يشير إلى قلق التجمع من تراجع الطلب العالمي.

ومـن الصعـب توقـع ارتفـاع كبير للطلب خلال النصف الثانـي من العام الحالي دون قفـزة كبيرة في الطلب الصيني.

وإذا ما زاد الطلب الصيني بمقدار 960 ألف برميل يوميا كما تتوقع وكالة الطاقة الدولية، فإن السوق العالمية قد تشهد نقصا في المعروض خلل النصف الثاني من العام الحالي.

كما أن زيادة الاستهلاك المحلي للوقود في الصين ستقلص صادراتها منه، وبالتالي يظهر نقصا في إمدادات المنتجات النفطية في السوق العالمية.

ومـع ذلـك فالنمو الاقتصادي للصين لم يعد يعتمد على اسـتهلاك المـواد الخام والنفط كما كان يحدث من قبل، لذلك فحتى إذا حققت الصين معدل النمو المستهدف وهو 5٪ أو تجاوزته، لن يكون لذلك التأثير القوي على أسعار النفط كما كان الحال في العقد الأول من القرن الحالي.

انتقاد البيت الأبيض

وفي حين تدافع دول أوبك بلس عن ارتفاع السعر المقبول للنفط وترفض الانتقادات التي تقول «إن هذه الأسـعار تؤجـج المخـاوف مـن التضخم»، انتقد البيـت الأبيض قرار خفـض إنتاج أوبك بلـس لكنه لا يمتلك خيارات كثيرة للرد عليه، بحسـب بن كيهيل، الذي يشـير إلى انخفاض الاحتياطي الاسـتراتيجي للنفط لدى الولايات المتحدة إلى 372 مليون برميل بعد لجوء الحكومة للسـحب منه بكثافة خلال العام الماضي للحد من ارتفاع أسعار النفط، لذلك فإن السحب من المخزون لضخه في السوق أكثر من ذلك سيكون قرارا غير حكيم.

وبددت إدارة بايدن فرصة إعادة تكوين المخزون عندما تراوح سعر خام غرب تكساس الوسيط وهو الخام القياسي للنفط الأمريكي بين 67 و72 دولار للبرميل، متعللة بأن هناك تعقيدات فنية تتعلق بإعادة تعبئة المخزون، بينما كانت عمليات السحب مستمرة.

هل نجح «أوبك+» في التغلّب على المضاربين بسوق النفط؟

اقتصاد الشرق

بعد أن أدى خفض تحالف «أوبك+» المفاجئ للإنتاج إلى صعود أسعار النفط 8٪، تشير علامة غير معتادة بالسوق إلى أن التحالف ربما نجح جزئياً في التغلب على المضاربين البائعين على المكشوف.

عادةً ما تتزامن القفزة التي سجلها مزيج برنت يوم الإثنين، وحقق خلالها أكبر مكاسب خلال الـ12 شهراً المضطربة، مع تزايد التقلبات. وبدلاً من ذلك، بالكاد تحرّك «التقلب الضمني»، وهو مؤشر لسرعة تأرجح الأسعار في أي اتجاه، بل وانخفض في بعض الأوقات.

هدوء التقلّبات يقدم مؤشرات مبكرة على أن ضربة «أوبك+» للمضاربين ربما تكون قد بدأت تؤتي ثمارها. وقال متعاملون إن رد الفعل الخافت من المرجح أن يكون بسبب التوقعات بأن قيود الإنتاج ستبقي الأسعار في نطاق ضيق على المدى القصير، إذ يوازن تراجع المخزونات ضغوط البيع من السوق الأوسع ومخاوف الركود.

أضاف التجار أن التقلب المنخفض يمكن أن يكون أيضاً علامة على أن اللاعبين الماليين، مثل صناديق التحوّط وشركات التجارة التي تعتمد على الخوارزميات، ربما يتعين عليهم اتخاذ قرارات التداول على نحو قياسي أكثر بعد الهبوط الأخير.

كتب محللو «آر بي سي» بمن فيهم مايك تران وهيليما كروفت في تقرير: «سوق النفط بحاجة إلى المزيد من اللاعبين في هذا المجال.. يبدو التوازن على نطاق العقود أضيق على نحو ملموس مما كان عليه قبل أسبوع، لكن كي ترتفع الأسعار بشكل ملموس فإن الأمر يتطلب عقوداً جديدة طويلة الأجل».

ألمح متعاملون إلى أن المتداولين المعتمدين على الزخم، بمن فيهم مستشارو تداول السلع الذين يسايرون الاتجاه ونادراً ما يعتمدون على أساسيات سوق النفط، ظلوا على الحياد بشكل كبير.

كانت العصبة بمثابة قوة دافعة رئيسية وراء الرهانات على هبوط النفط الخام خلال الأشهر الماضية، مما أدى إلى انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوى في عامين.

رجحت «تي دي سكيورتيز» (TD Securities)، في مذكرة، عودتهم لاستئناف المشتريات الكبيرة إذا ما صعد مزيج برنت إلى 88 دولاراً، وبلغ خام غرب تكساس الوسيط 85 دولاراً

قال محللو «تي دي سكيورتيز»: «مع ذلك، لا يزال وضع مستشاري تداول السلع يميل للبيع على المكشوف مما يشير إلى توافر الكثير من السيولة لعمليات الشراء الإضافية، حيث من المرجح الآن أن تتقلص الأسواق الفعلية بشكل أسرع مما كان متوقعاً في السابق».

لحسن حظ بعض المضاربين، جاء قرار «أوبك+» بعد أن تخلّص الكثيرين بالفعل من أغلب مراكزهم البيعية، ومع انحسار اضطرابات القطاع المصرفي العالمي، تخلّى المضاربون في العقود الآجلة للخام الأميركي والخيارات عن رهاناتهم الهبوطية بأكبر قدر خلال سبع سنوات الأسبوع الماضي

تقرير: السعودية ودول أوبك+ تسيطر على سوق النفط.. وحجم التخفيضات غير مسبوق

دينا قدري

الطاقة

وصف تقرير حديث حجم الخفض الطوعي لإنتاج النفط من قبل السعودية ودول تحالف أوبك+ بأنه «غير مسبوق»، رغم أن التخفيضات ليست بالأمر الجديد.

وتوقّع التقرير -الذي أصدره بنك الاستثمار السويسري «يو بي إس»، وحصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه، أن الأسواق تشهد تخفيضات كبيرة، مع إنتاج معظم هؤلاء الأعضاء الـ9 بالقرب من سقف إنتاج أوبك+.

وأشار إلى أن الانخفاض الفعلي في العرض سيكون أقرب إلى مليون برميل يوميًا، مقابل 1.66 مليون برميل يوميًا المعلَن؛ نظرًا لأنه توقّع أن يظل الإنتاج الروسي منخفضًا لمدّة أطول.

وقال محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري، جيوفاني ستانوفو: «ما زلنا نرى المملكة العربية السعودية وأعضاء أوبك+ الآخرين يبقون أيديهم على عجلة قيادة سوق النفط، ويظلون مسيطرين على السوق».

سياق تخفيضات إنتاج أوبك+

أوضح ستانوفو -الذي أعدّ التقرير- أن أعضاء مجموعة أوبك+ الـ9 يتمتعون بقدر أكبر من المرونة في التراجع عن التخفيضات إذا اقتضت الظروف ذلك؛ نظرًا لأنها «إجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار سوق النفط»، وفق ما أكدته وزارة الطاقة السعودية.

وأضاف أن هذه التخفيضات تأتي في أعقاب المخاوف المتزايدة بشأن تعافي الطلب على النفط بعد اضطراب القطاع المصرفي؛ ما قد يؤثّر في النشاط الاقتصادي.

ومن الممكن -أيضًا- أن يهدف الخفض المفاجئ إلى إزالة تراكم العقود الآجلة وخيارات الشراء في الأسابيع الأخيرة، بحسب التقرير الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

علاوةً على ذلك، قد تسعى المجموعة إلى معالجة المخاوف بشأن نقص الاستثمار، بعد أن فشلت إدارة بايدن في الالتزام بتعهدها السابق بإعادة ملء احتياطي النفط الإستراتيجي الأميركي، إذا انخفض خام غرب تكساس الوسيط في منحنى تكلفة الإنتاج لمنتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة.

وشدد التقرير على أن الأسعار المرتفعة يجب أن تمنع منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة من خفض استثماراتهم.

حجم تخفيضات إنتاج أوبك+

أوضحت دول تحالف أوبك+ أن هذا الخفض -الذي يبلغ في الإجمالي 1.657 مليون برميل يوميًا- يهدف إلى تحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وذلك بدءًا من شهر مايو/أيار المقبل حتى نهاية عام 2023.

وأعلنت السعودية -في 2 أبريل/نيسان -2023 خفضًا طوعيًا بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، والإمارات 144 ألف برميل يوميًا، والكويت 128 ألف برميل يوميًا.

كما ستقوم الجزائر بخفض طوعي قدره 48 ألف برميل يوميًا، وسلطنة عمان 40 ألف برميل يوميًا، والغابون 8 آلاف برميل يوميًا، وقازاخستان 78 ألف برميل يوميًا.

ومن جانبها، مدّدت روسيا خفض الإنتاج البالغ 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023، والذي سيكون من متوسط مستويات الإنتاج حسب تقدير المصادر الثانوية لشهر فبراير/شباط 2023. هذا الخفض الطوعي للإنتاج يُضاف إلى تخفيض الإنتاج الذي اتفقت عليه في الاجتماع الوزاري الـ33 الذي عُقد في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2022، بمقدار مليوني برميل يوميًا في المدّة من نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حتى نهاية عام 2023. ويرصد الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- تخفيضات الإنتاج الطوعية من قبل السعودية و8 دول من تحالف أوبك+

حصص إنتاج النفط لدول أوبك+

سيتراجع إنتاج السعودية وروسيا بدءًا من شهر مايو/أيار المقبل إلى ديسمبر/كانون الأول 2023، إلى 9.978 مليون برميل يوميًا، انخفاضًا من 10.478 مليون برميل يوميًا، بموجب قرار الخفض الطوعي الإضافي.

بينما سينخفض إنتاج الإمارات من 3.019 مليون برميل يوميًا، إلى 2.875 مليون برميل يوميًا، وسيبلغ إنتاج الجزائر 959 ألف برميل يوميًا. وسيصل إنتاج العراق -في المدّة نفسها- إلى 4.22 مليون برميل يوميًا، والكويت 2.548 مليون برميل يوميًا، وسلطنة عمان 801 ألف برميل يوميًا.

وسيبلغ إنتاج قازاخستان 1.55 مليون برميل يوميًا، والغابون 169 ألف برميل يوميًا، بدءًا من مايو/أيار إلى نهاية عام 2023

48 ساعة من الأحداث الساخنة بعد مفاجأة السعودية وأوبك+.. ماذا حدث؟

أحمد بدر

الطاقة

فاجأ قرار خفض إنتاج النفط، الذي أصدرته السعودية و8 دول من تحالف أوبك+، الأحد 2 أبريل/نيسان (2023)، كثيرًا من دول العالم، لا سيما الدول المهتمة بشراء النفط الخام، سواء للاستهلاك أو ملء مخزوناتها الإستراتيجية.

وتغيّرت حصص إنتاج النفط لدول التحالف، بعد إعلان المملكة و8 دول أخرى الخفض الطوعي الإضافي في الإنتاج، الذي بلغ نحو 1.657 مليون برميل يوميًا بصورة إجمالية، وذلك بدءًا من شهر مايو/أيار المقبل (2023) حتى نهاية العام الجاري.

وكانت دول تحالف أوبك+، التي اتخذت قرارها بخفض الإنتاج، قد أعلنت في بيانات منفصلة، أن الخطوة جاءت بالتنسيق مع الدول المشاركة في إعلان التعاون من أعضاء التحالف، معتبرة أنه إجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار أسواق النفط، ومجابهة التحديات التي تشهدها.

وتُضاف الكميات الإضافية المعلنة خفضها إلى الكميات المخفضة بقرار من دول تحالف أوبك+، بقيادة المملكة العربية السعودية، في الاجتماع الوزاري رقم 33، المنعقد في 5 أكتوبر/تشرين الأول (2022)، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

اجتماع لجنة المراقبة الوزارية

خلال اجتماعها الإثنين 3 أبريل/نيسان (2023)، أكّدت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لأوبك+ أن الخفض الطوعي لإنتاج النفط من جانب السعودية و8 دول بالتحالف إجراء احترازي لدعم استقرار سوق النفط.

وبحسب اللجنة، فإن إجمالي تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية سيبلغ 1.66 مليون برميل يوميًا، وأعضاء اللجنة ملتزمون بإعلان التعاون الذي يمتد حتى نهاية عام 2023، إذا طالبوا جميع الدول المشاركة بالالتزام بآلية التعويض، وذلك بحسب بيان اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- حصص إنتاج دول أوبك+ بعد قرار الخفض الطوعي بداية من مايو/أيار 2023 حتى نهاية العام: وتعقد لجنة المراقبة الوزارية المشتركة اجتماعها المقبل في 4 يونيو/حزيران 2023، وذلك لمناقشة المستجدات التي تشهدها أسواق النفط، في ظل التزام الدول التي أعلنت الخفض الطوعي بمواصلة خططها حتى نهاية العام الجاري.

ومن المقرر أن تبدأ السعودية الخفض الطوعي لإنتاج النفط بداية من مايو/أيار المقبل بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، وتخفّض الإمارات إنتاجها بمقدار 144 ألف برميل يوميًا، والكويت 128 ألف برميل يوميًا، وقازاخستان 78 ألف برميل يوميًا، والجزائر 48 ألف برميل يوميًا، وسلطنة عمان 40 ألف برميل يوميًا، والغابون 8 آلاف برميل يوميًا.

كما يُضاف هذا الخفض -وفق اللجنة الوزارية المشتركة- إلى تعديل طوعي أعلنته روسيا، يبلغ 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023، إذ سيكون من متوسط مستويات الإنتاج، حسب تقدير المصادر الثانوية لشهر فبراير/شباط الماضي.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- حصص إنتاج الدول الـ9، ومنها السعودية وروسيا، بعد قرار الخفض الطوعي

رد وكالة الطاقة الدولية

ردًا على إعلان المملكة العربية السعودية و8 دول من تحالف أوبك+ الخفض الإضافي الطوعي لإنتاج النفط، أصدرت وكالة الطاقة الدولية بيانًا، حذّرت فيه من مخاطر هذه الخطوة، في الوقت الذي تشتد فيه الضغوط التضخمية العالمية.

وأوضحت الوكالة -ومقرها باريس- أن الخفض الجديد لإنتاج دول تحالف أوبك+ سيفاقم الضغوط في الأسواق ويرفع أسعار النفط، وهو ما يتزامن مع ضغوط تضخمية قوية تمس المستهلكين، خاصة في الاقتصادات الناشئة والنامية.

ولفتت الوكالة إلى أن هذا الخفض يأتي -أيضًا- في وقت تواجه فيه أسواق النفط حالة من عدم اليقين الآخذة في التزايد، بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بمستقبل الاقتصاد العالمي، والقلق من احتمالات حدوث ركود اقتصادي.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية أن تشهد أسواق النفط العالمية عجزًا في الإمدادات خلال النصف الثاني من العام الجاري 2023، وذلك في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط الخام بنسبة 6٪ خلال يوم واحد، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

يُشار إلى أن وكالة الطاقة الدولية كانت قد أعلنت، في تقريرها الشهري الأخير، أن أسواق النفط العالمية تواجه حالة من ارتفاع المعروض أكثر من الطلب خلال النصف الأول من العام الجاري 2023، في توقيت ترتفع فيه مخزونات النفط إلى أعلى مستوى خلال 18 شهرًا.

كما توقعت الوكالة أن ينعكس زيادة المعروض في النصف الأول على مستوياته في النصف الثاني من العام، وهو ما يتماشى مع توقعاتها بشأن تسارع نمو الطلب على النفط بوتيرة حادة، ليبلغ 2.6 مليون برميل يوميًا في الربع الرابع من 2023، ارتفاعًا من 710 آلاف برميل يوميًا خلال الربع الأول.

رد أميركي وتعليق روسي

علّق المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي، على قرار السعودية ودول أوبك+ خفض إنتاج النفط، قائلًا إن بلاده أبلغت رفضها هذا القرار في رسالة لمسؤولي المملكة، لدى علمها بالخطط قبل إصدارها، مؤكدة أنها لا تتفق معها، وفق ما نقلت عنه وكالة رويترز.

وكشف كيربي، عن أن البيت الأبيض يعد خفض الإنتاج أمرًا غير مستحسن حاليًا، وذلك في ظل حالة عدم اليقين التي تشهدها أسواق النفط، مؤكدًا أن الولايات المتحدة أُبلغت بخطط السعودية ودول أوبك+ قبل إعلانها، ولكنها ما زالت تجهل السبب وراء اتخاذ مثل هذا القرار.

ورد كيربي على سؤال بشأن ارتباط خفض إنتاج النفط بتوقيت خطط أميركا لتجديد احتياطي النفط الإستراتيجي لديها، بأنه لا يمكنه التكهن بأسباب القرار إلا أنه حاول في الوقت نفسه التقليل من أهمية التوترات بين بلاده والسعودية، التي قد تكون دافعًا وراء قرار الخريف الماضي، الذي دفع إدارة الرئيس جو بايدن إلى الدعوة لمراجعة علاقات واشنطن مع الرياض.

وأوضح المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، أن بلاده تركز على المستهلكين وليس على عدد براميل النفط، مضيفًا أنها ستواصل العمل مع منتجي النفط الرئيسين، بهدف ضمان النمو وخفض الأسعار للمستهلكين، وفق التصريحات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

من جانبه، اعتبر المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف، أن اعتراض الولايات المتحدة على الخفض الطوعي لإنتاج النفط من جانب السعودية وروسيا ودول أوبك+ يُعد شأنًا خاصًا بها، إلا أن وجود أسعار النفط في مستويات معينة يحافظ على الاستثمارات.

وأوضح أن رضا بعض الدول أو عدمه هو أمر يرجع إليها، ولكن ما حدث جاء استرشادًا بقرارات تتخذها الدول المنتجة للنفط، وفي هذا الحالة يحظى موقف أوبك وأوبك+ بأهمية كبيرة، لافتًا إلى أنه من مصلحة قطاع الطاقة العالمي أن تستقر أسعار النفط والمشتقات النفطية عند مستويات مناسبة.

وأضاف أن روسيا على اتصال دائم بدول تحالف أوبك+ التي أعلنت الخفض الطوعي للإنتاج، وذلك لضمان تحقيق هذا الاستقرار في أسواق النفط العالمية، لا سيما أن الخفض الجديد يُضاف إلى قرار خفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًا المتخذ في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

يُشار إلى أن أسعار النفط الخام قفزت عالميًا بأكثر من 6٪، بعد إعلان السعودية ودول أوبك+، الخفض الإضافي للإنتاج بنحو 1.6 مليون برميل يوميًا، بداية من شهر مايو/أيار المقبل، وحتى نهاية العام الجاري.

6 خبراء: قرارات أوبك+ استباقية.. وأسعار النفط قد تتخطى الـ100 دولار في مجدي

الطاقة

كان وقعُ قرار الخفض المفاجئ في الإنتاج الذي أعلنته السعودية و8 دول في تحالف أوبك+، يوم الأحد 2 أبريل/نيسان (2023)، بمثابة الصاعقة التي ألجمت أسواق النفط، وزلزلت أسعار الخام.

وأثار إعلان الخفض الطوعي في الإنتاج بنحو 1.657 مليون برميل يوميًا، والذي سيُنفَّذ بدءًا من مايو/أيار المقبل وحتى نهاية العام الجاري، المخاوف من تأثيره غير المباشر في الاقتصاد عمومًا، وربما يعوق جهود البنوك المركزية لترويض التضخم.

فقد قررت السعودية تنفيذ خفض طوعي في الإنتاج مقداره 500 ألف برميل يوميًا، إلى جانب ذلك، ستمدد روسيا خفض إنتاج النفط 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023.

في حين ستخفض الإمارات الإنتاج طوعيًا بمقدار 144 ألف برميل يوميًا، وستنفّذ الكويت خفضًا طوعيًا بنحو 128 ألف برميل يوميًا.
بالإضافة إلى ذلك، ستنفّذ سلطنة عمان خفضًا طوعيًا بقرابة 40 ألف برميل يوميًا، وستقوم الجزائر بخفض طوعي بمقدار 48 ألف برميل يوميًا.

في حين قرر العراق خفضًا طوعيًا للإنتاج بنحو 211 ألف برميل يوميًا، وستخفض الغابون الإنتاج طوعًا بنحو 8 آلاف برميل يوميًا، أمّا قازاخستان فسيصل الخفض الطوعي فيها إلى 78 ألف برميل يوميًا.

تأتي هذه التخفيضات إضافة إلى التخفيضات الرسمية الحالية لتحالف أوبك+ البالغة 2 مليون برميل يوميًا، والمعلَنة في أكتوبر/تشرين الأول (2022)، للمدة من نوفمبر/تشرين الثاني (2022) وحتى ديسمبر/كانون الثاني (2023).

ووفقًا للملكة السعودية والدول الأعضاء في التحالف، تعدّ هذه التخفيضات الطوعية إجراءً احترازيًا يهدف إلى دعم استقرار أسواق النفط.

وجاء قرار منظمة البلدان المصدّرة للنفط وحلفائها مفاجئًا للكثير من المحللين، لا سيما أن مسؤولي أوبك وأوبك+ أشاروا في عدّة مناسبات خلال الآونة الأخيرة إلى عدم وجود نية لتغيير سياسة الإنتاج.

وكشف العديد من خبراء أسواق النفط -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن القرار جاء لدعم أسعار النفط، ويهدف إلى استقرار الأسواق، وربما يكون إشارة إلى توتر العلاقات السعودية الأميركية.

قرار خفض الإنتاج الطوعي

يرى المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية سابقًا، علي بن عبدالله الريامي، أن قرار أوبك+ كان مفاجئًا ومنافيًا للتوقعات. وقال: «الفكرة وراء هذا القرار غير واضحة، وما يمكن عَدُّه تصحيحًا للكميات التي أقلّ من 2 مليون برميل، يمكن أن يكون له علاقة بأمور أخرى».

وأوضح الريامي -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة- أنه يمكن أن تكون لدى أوبك وأوبك+ مخاوف تتمثل في عدم توازن العرض والطلب في الوقت الراهن، والتدخل يمكن أن يعيد التوازن في السوق. أمّا السبب الآخر من وجهة نظر الريامي، فيتمثل في المخاوف التي ما تزال قائمة من دخول الدول الأوروبية والولايات المتحدة في ركود، ويعتقد أن تكون هذه خطوة استباقية من أوبك+ للسيطرة على الأوضاع الحاصلة. وتوقّع الريامي أن تتضح الأمور خلال الأيام المقبلة، وهناك حالة من الترقب لكشف أوبك وأوبك+ المزيد من التفاصيل حول أسباب القرار.

وأكد رئيس أبحاث أسواق النفط والتكرير في مؤسسة إنرجي إنتليغنس، أبهي راجيندران، هذه النقطة، قائلًا، إن قرار أعضاء أوبك+ بخفض الإنتاج الطوعي استباقي بالنظر إلى التقلبات التي تشهدها الأسواق، والتساؤلات المتعلقة بوتيرة النشاط الاقتصادي والطلب على مدار العام.

وأشار إلى حرص تحالف أوبك+ على الدفاع عن أسعار النفط في حدود 80 دولارًا على الأقل، مشيرًا إلى أن بعض الأعضاء يفضلون أن تتجاوز الأسعار الـ90 دولارًا للبرميل، حتى في حالة عدم تمكّنهم من الوصول إلى السعر المستهدف في حدّ ذاته.

أمّا إذا كان القرار تصحيحًا للقرار السابق، يرى راجيندران أن هذه إحدى الطرق لفهم ما يدور، لكن التحالف لا يرغب -أيضًا- في انخفاض أسعار النفط إلى 60-70 دولارًا.

ويتفق خبير الطاقة البارز في الهند نارييندرا تانيجا في رأيه مع وجهة نظر راجيندران، إذ يرى أن القرار يهدف إلى حماية أسعار النفط في نطاق 80 إلى 90 دولارًا على نحو دائم، بغضّ النظر عن أساسيات السوق أو العرض والطلب.

ويعتقد أن القرار أقرب ما يكون لتأكيد الاستقلال عن الغرب والأسواق، وليس تصحيحًا، وعلى الأخص من قبل المملكة العربية السعودية، في مسائل تتعلق بأسعار النفط ونظام النفط الدولي الجديد الناشئ بعد الأزمة الأوكرانية.

ومن وجهة نظر الرئيسة التنفيذية لشركة كريستول إنرجي لأبحاث واستشارات الطاقة الدكتورة كارول نخلة، يبدو أن قرار أوبك+ جاء لتجنّب هبوط أسعار النفط، موضحةً أن الإجراءات الطوعية تضيف مرونة وسهولة لتغييرها أو تعديلها فيما بعد.

وقالت -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-، إن من الأسباب التي دفعت أوبك لخفض الإنتاج بقاء أسعار النفط قرابة الـ70 دولارًا لبعض الوقت، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين بالنسبة لنمو الطلب على النفط، والتي تنعكس على النمو الاقتصادي، فضلًا عن المخاوف التي ظهرت بعد أزمة البنوك، والانتعاش الصيني ما يزال أقلّ من المتوقع.

هل القرار يتضامن مع روسيا؟

ترى رئيسة شركة إي إس إيه آي إنرجي لتحليل سوق الطاقة وتوقعاتها، سارة إيمرسون، أن الطبيعة الطوعية للاتفاق تخفف من العبء على المجموعة للتفاوض على زيادة الإنتاج في المستقبل مع الأعضاء الذين لا يحققون أهدافهم.

وتعتقد أنه يمكن عكس مسار الخفض الطوعي دون الرجوع إلى الأعضاء كافة للموافقة عليه، ما يزيد من تركيز القوة داخل أكبر المنتجين.

وقالت إيمرسون: «قرار الإبقاء على التخفيضات الطوعية يدل على التضامن مع روسيا في ظل فرض سقف الأسعار على النفط والمشتقات».

على الجانب الآخر، أشار الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين إلى وجود تكتلين مهمين داخل أوبك وأوبك+، الأول تقوده السعودية على رأس الدول العربية بصفتها أكبر منتج داخل المنظمة، والتكتل الروسي كونه أكبر ثالث منتج للنفط في العالم، وكلاهما لن يرضى بأسعار أقلّ من 85 أو 90 دولارًا للبرميل.

وقال بوطمين -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-، إن الدول العربية أطلقت مشروعات استثمارية ضخمة في مصادر الطاقة الأحفورية والمتجددة، ولن تقبل بأيّ عجز في موازنتها يدفعها لتكبّد خسائر هي غنية عنها، خاصةً أن تداعيات فيروس كورونا ما تزال تخيّم على أغلب الدول.

وأوضح أن روسيا تسعى للحفاظ على مستويات أسعار مرتفعة، بهدف سدّ احتياجات الموازنة، لا سيما أن الحرب الأوكرانية تملي عليها الوفرة المالية المؤمنة لتحقيق إستراتيجياتها الميدانية، وخاصة بعد فرض عقوبات صارمة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتحديد سقف سعري على النفط والمشتقات الروسية، وفقدان حصتها السوقية داخل القارة العجوز.

وتابع: «خفض روسيا المسبق بنحو 500 ألف برميل يوميًا لم يعطِ النتائج المرجوة، وانخفضت الأسعار إلى ما دون 75 دولارًا، وهي بذلك ضيّعت حصة سوقية ومالية».

وفيما يتعلق بما إذا القرار كان تصحيحًا لقرار الخفض السابق بمقدار مليوني برميل، أضاف بوطمين أن دول أوبك وأوبك+ بدأت تدرك أن قرار الخفض السابق انتهى مفعوله، وكان عليها اتخاذ قرار مماثل يمكّنها من استقرار الأسعار، لا سيما بعد نجاح القرار السابق في الحفاظ على الأسعار فوق الـ80 دولارًا للبرميل أو أقلّ قليلًا.

وأضاف أن القرار السابق كان فيه ضغط أميركي سياسي كبير، والذي ربط قرارات التحالف بالسياسة وبدعم روسيا في الحصول على عائدات أكبر، لذا كان فيه مرونة في التطبيق من أجل تقديم سعر متوازن للمنتج والمستهلك.

وأشار بوطمين إلى أن دول أوبك لا تريد معاقبة المستهلكين، بل تبحث عن مستويات توافقية، لكن معتدلة تسمح لها بتمويل مشروعاتها الاستثمارية.

وقال: «إفلاس بعض البنوك الأميركية ينذر بمستقبل غير مستقر في أسعار النفط، ولهذا استبقت هذه الدول سيناريوهات لانهيار طارئ قد يعصف بسوق الطاقات الأحفورية عاجلًا، ويؤثّر بمخططات التحول الطاقوي آجلًا في تلك الدول التي تُبنى من إيرادات النفط والغاز».

ما هو رد فعل الولايات المتحدة؟

قالت الرئيسة التنفيذية لشركة كريستول إنرجي لأبحاث واستشارات الطاقة الدكتورة كارول نخلة -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-، إن قرار أوبك+ لم يلقَ ترحيبًا في الولايات المتحدة، لكن ردّ الفعل الأميركي كان أخفّ وطأة من ردّ الفعل خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول (2022)، عندما قرر التحالف خفض سقف الإنتاج بنحو مليوني برميل.

وأوضحت أن البيت الأبيض أشار إلى حدوث عواقب وخيمة نتيجة للقرار، لكن لم يحدث شيء، واكتفى، مؤخرًا، بتصريح يفيد أن القرار لم يكن في محلّه، وكان من المفترض اتخاذه في وقت آخر، وليس بالوقت الحالي.

وقالت: «من بين التداعيات الناجمة عن القرار أننا قد نشهد تأثيرًا كبيرًا في العلاقات الأميركية السعودية».

وعن هذا السؤال، أجاب الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين بأن الولايات المتحدة والدول كافة تدافع عن مصالحها الإستراتيجية، لكن أحيانًا تكون غير منطقية. وقال: «الولايات المتحدة لديها نفط وغاز، وكلاهما أحفوريان، لكنها تريد أسعار الغاز مرتفعة للاستفادة من مداخيلها، خاصة من تصدير الغاز المسال إلى أوروبا.. فقد أصبحت أكبر مصدّر للغاز المسال إلى أوروبا خلال عام 2022، بحصّة سوقية تتعدى 40٪».

وتابع: «بينما لا تريد أن يدفع المواطن الأميركي أسعارًا مرتفعة في محطات الوقود، لذلك تحاول استعمال أوراق ضغط على المنتجين لتخفيضها».

وأضاف بوطمين أن هذه السياسة المعلنة تلقّت نقدًا من كبار المسؤولين الأوروبيين، إذ بيعَ الغاز الطبيعي بأسعار مرتفعة بأكثر من 5 أضعاف في أوروبا.

واستطرد موضحًا: «تحالف أوبك+ كان دومًا محل انتقاد، وتعرّض للضغط للعدول عن قراراته، لكن التمسنا، مؤخرًا، أنه أصبح لديه استقلال ومجال أكبر للمناورة، خاصة مع بروز قوى إقليمية اقتصادية، وحتى سياسية، مكّنتها من التفكير في مصالحها الإستراتيجية، والانخراط في توجهات بنّاءة تسهم بها في تحقيق مشروعات أكثر ارتكازًا في مجال الطاقة».

وقال: «هددت أميركا دومًا بمشروع «لا أوبك» لتقييد المنظمة وحصر تأثيرها في سوق النفط العالمية، وأرادت المنظمة التذكير بأن التوافق في إيجاد أسعار متوازنة للمنتج والمستهلك يخدم مصلحة الجميع، وأن سياسة الترويع -أحيانًا- يكون لها عواقب سلبية، وتدفع الطرف الآخر بالردّ بطريقة مماثلة، لكنها ناجعة».

وتابع: «أسهم تحالف أوبك+ بنحو 42 مليون برميل خلال شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، بحسب بيانات «إس آند بي غلوبال بلاتس»، لذا تأثيرها في السوق العالمية يجب أن يؤخذ في الحسبان، والقرار الأخير خير مثال على ذلك».

أمّا خبير الطاقة البارز في الهند، ناريندرا تانيجا، فأشار إلى أن ردّ الفعل الأميركي جاء كما هو متوقّع، إذ أعربت الإدارة الأميركية عن عدم رضاها بالقرار.

وقال: «حتى الهند والصين ستعبّران عن استيائهما إذا تجاوزت أسعار النفط 90 دولارًا للبرميل».

ويعتقد تانيجا أن ارتفاع أسعار النفط عن الـ80 دولارًا للبرميل سيضرّ بالاقتصاد العالمي.

هل نشهد سحبًا من المخزون الإستراتيجي؟

في هذا الصدد، قال رئيس أبحاث أسواق النفط والتكرير في مؤسسة إنرجي إنتليغنس، أبهي راجيندران: «لن نشهد أيّ إصدارات من مخزون النفط الإستراتيجي تتجاوز الأحجام المقررة لهذا العام، لكن الإدارة الأميركية ستشعر بالإحباط بسبب ذلك».

وتوقّع راجيندران زيادة مشاعر الخيبة في الأوساط الأميركية مع الاتجاه الصعودي المحتمل في الأسعار خلال الأشهر المقبلة، والذي لن يقتصر على النفط فقط، بل سيمتد إلى البنزين والديزل.

في الوقت نفسه، قالت رئيسة شركة إي إس إيه آي إنرجي لتحليل سوق الطاقة وتوقعاتها، سارة إيمرسون، إن الخفض الجديد في الإنتاج سيسهم في ارتفاع الأسعار التي تراجعت خلال المدة الماضية، لا سيما في الوقت الذي تبيع فيه الحكومة الأميركية 26 مليون برميل من مخزون النفط الإستراتيجي، والتي ستضيف نحو 300 ألف برميل يوميًا إلى الأسواق لمدة 3 أشهر.

وأوضحت أن خفض الإنتاج سيؤدي إلى عجز عالمي في النفط الخام خلال شهر مايو/أيار المقبل، وسيتفاقم خلال الشهور التالية، في يونيو/حزيران ويوليو/تموز وأغسطس/آب.

وتوقعت أن ارتفاع أسعار النفط بعد الخفض الطوعي الذي أعلنه التحالف، قد يسفر عن عودة بعض الحفارات المتوقفة بقطاع النفط الصخري في الولايات المتحدة إلى العمل مرة أخرى، ولكن قد يحدث ذلك بوتيرة بطيئة.

بالإضافة إلى ذلك، تعتقد إيمرسون أن أوروبا ستطالب منتجي الخليج العربي بالمزيد من النفط الخام هذا الصيف، لتحلّ محلّ البراميل الروسية.

وقالت -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-: «ستكون الطبيعة الطوعية لقرار أوبك+ حاسمة في تلك المرحلة.. وقد تجد الولايات المتحدة ودول أخرى أنه من الضروري الإفراج عن المزيد من المخزون الإستراتيجي إذا أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع معدلات التضخم، وأثّر في النمو الاقتصادي».

وأشارت إلى أن الحكومات المستهلكة تبحث عن طرق للحدّ من التضخم ودعم النشاط الاقتصادي ومساعدة أوروبا في احتواء تأثير العقوبات المفروضة على روسيا، ومن ثم يفضلون -حاليًا- توفير الإمدادات وانخفاض أسعار النفط أكثر من المعتاد.

في المقابل، تشعر الدول المنتجة بالقلق من تراجع أسعار النفط، وتودّ أن تبيّن أنها تقف إلى جانب روسيا ضد فرض سقف سعري لأسعار النفط، على حدّ قولها.

وفي هذه المسألة، قال الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين، إن المخزون الأميركي يبلغ مستويات دنيا قياسية بنحو 371 مليون برميل، وهو أقلّ مستوى منذ 1984.

وأضاف: «أميركا كانت سيادية في أخذ قرار الاستهلاك المباشر من أجل توفير العرض، وأسهم في ذلك من جهة أخرى رؤية انتقادات للمنتجين حين يتطلعون للحفاظ على مستويات لتأمين مداخيلهم.. الجميع يدافع عن مصالحه، وأعتقد أن منظمة أوبك بلغت درجة من النضج تسمح لها بحماية مخططاتها الاستثمارية، والحفاظ على مداخيل مستقرة».

هل سترتفع الأسعار فوق 100 دولار؟

في هذا الشأن، قال رئيس أبحاث أسواق النفط والتكرير في مؤسسة إنرجي إنتليغنس، أبهي راجيندران، إنه بات من الممكن ارتفاع أسعار النفط فوق الـ100 دولار الآن.

وتابع: «على الأرجح سترتفع الأسعار إلى 90 دولارًا أميركيًا، لكن حال صمود الطلب فمن الممكن أن تلامس الأسعار الـ100 دولار». ويرى أن إعلان أوبك+ من المفترض أن يسهم في تضييق الخناق على الأسواق في الربع الثاني، والنصف الثاني من العام الجاري -أيضًا-، لكن يمكن للتحالف أن يزيد الإمدادات مرة أخرى في هذه الحالة، لأنها تخفيضات طوعية. في حين أشار المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية سابقًا، علي بن عبدالله الريامي، إلى ارتفاع أسعار النفط على الفور بعد صدور القرار، لكنه استبعد ارتفاع الأسعار إلى 100 دولار في الوقت الراهن.

وقال -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة-، إن الأسعار عادة ما تتأثر بالصدمات في أسواق النفط، لكن سرعان ما تصحّح السوق نفسها، وتستوعب الصدمة، وتعيد الأمور إلى مسارها الطبيعي.

وتابع: «في الربع الثاني أو الربع الأخير من السنة، توقّع العديد من المحللين ارتفاع الأسعار إلى 100 دولار أو فوقها، لكن كل ذلك مرتبط بتحركات السوق.. فلم يتوقع أحد المشكلات التي تعرضت لها البنوك الأميركية، وكيف أثّرت في الأسعار، وتسببت في تراجعها إلى أقلّ من 70 دولار».

وأضاف: «هناك تفاؤل حذِر لأن أيّ شيء ممكن أن يحدث، فقرار أوبك+ مثلًا رفع السعر من 75-77 دولارًا إلى 85 دولارًا، وهذه الأمور مرتبطة بالقرارات المفاجئة التي قد نشهدها، أو الهزات القوية التي يمكن أن تحدث من الآن إلى نهاية العام الجاري».

وتوقّع أن ترتفع أسعار النفط إلى نطاق 90 دولارًا للبرميل بحلول نهاية العام، حال سير الأوضاع في المجرى الطبيعي، مع انتعاش الاقتصاد الآسيوي، وخاصة الصيني.

في الوقت نفسه، توقّع الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 105 دولارات حال استقرار بعض البنوك العالمية، والحدّ من عدوى الانهيار عند اتخاذ الحكومات تدابير بنكية احترازية، قائلًا: «رفع الفائدة في البنوك يشلّ من السيولة ويسفر عن انكماش الاقتصاد».

وأضاف: «عامل آخر إن عولج قد يسهم في استقرار الأسعار، وهو معدلات النمو في دول آسيا، وخاصة الصين، سيسهم ذلك في زيادة الطلب على مصادر الطاقة، وتخفيض روسيا للإنتاج أحادي الجانب، من العوامل التي تسهم في زيادة الطلب، لكن المخاوف من تطبيق مشروع «لا أوبك» وتحرير كميات أكبر من المخزون الأميركي قد يسهم في كبح ارتفاع الأسعار».

وفي رأيه، سعر 90 دولارًا للبرميل سوف يصبح غاية لدول أوبك+، لكن قد يرتفع إلى 105 دولارات في الأشهر المقبلة. أمّا الرئيسة التنفيذية لشركة كريستول إنرجي لأبحاث واستشارات الطاقة الدكتورة كارول نخلة، فتعتقد أن أسعار النفط قد ترتفع إلى 100 دولار، وقد تتراجع، لا سيما أن الأسواق تعيش مرحلة تقلبات غير مسبوقة.

وقالت: «خلال العام الماضي، ورغم خفض الإنتاج بمليوني برميل، لم ترتفع الأسعار مثل التوقعات، ومن الصعب التنبؤ بأسعار النفط، لأن ما يحدث الآن أن ردّة فعل السوق نحو الارتفاع جاءت نتيجة قرارات أوبك».

وتابعت: «لكن علينا أن نأخذ في الحسبان النمو الاقتصادي ونمو الطلب من الصين، ونمو العرض من المنتجين خارج أوبك».

بينما توقعت رئيسة شركة إي إس إيه آي إنرجي لتحليل سوق الطاقة وتوقعاتها، سارة إيمرسون، أن عام 2023 سيكون عامًا متقلبًا بالنسبة لأسعار النفط.

في حين اكتفى خبير الطاقة البارز في الهند، نارييندرا تانيجا، بالتعليق على هذا السؤال، بأنه من الصعب التنبؤ بأسعار النفط خلال الأيام والشهور المقبلة.

شكراً